

تحرك عاجل

سجين رأي يحتاج إلى الرعاية الطبية

وردت تقارير تفيد أن المدافع عن حقوق الإنسان سعود الهاشمي قد أصيب مؤخراً بجلطتين، وهو في حاجة ماسة إلى الرعاية الطبية. وتعتبره منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي.

يقضي الدكتور سعود الهاشمي المدافع عن حقوق الإنسان وسجين الرأي، حكماً بالسجن لمدة 30 عاماً في سجن ذهبان في جدة، غرب المملكة العربية السعودية. ووفقاً لمعلومات حصلت عليها منظمة العفو الدولية، فقد أصيب مؤخراً بجلطتين، ولم تقدم له الرعاية الطبية المناسبة. وحدثت الجلطة الأولى منذ ثلاثة شهور تقريباً، والثانية منذ نحو 11 يوماً. وعلى الرغم من أن أطباء السجن قد رأوا سعود الهاشمي، إلا أنه لم يتلق الفحوص الطبية المناسبة، ولم يتم نقله إلى المستشفى حيث يمكن تلقيه العلاج المتخصص. وتدرك منظمة العفو الدولية أن سعود الهاشمي يعاني من مجموعة أخرى من المشكلات الصحية المزمنة، من بينها ارتفاع نسبة الكوليسترول في الدم، وفقر الدم، والتهاب حاد في المفاصل ومشاكل في التوازن ونوبات الدوار. ولم يتلق الدواء إلا لفترات متقطعة كما أن سلطات السجن تقاعست عن تزويده بالنظام الغذائي الخاص المطلوب لمن في مثل حالته. ويقدم سعود الهاشمي حالياً في زنزانة صغيرة جداً بلا نوافذ أو تهوية ولا يسمح له باستعمال دراجة التدرجات التي تساعد على خفض مستويات الكوليسترول في دمه.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة في الرياض على سعود الهاشمي بالسجن لمدة 30 عاماً، يعقبها حظر على سفره لمدة 30 عاماً أخرى وغرامة قدرها مليونين من الريالات (حوالي 534 ألف دولار أمريكي) بعد أن أدين بتهم مختلفة، من بينها عصيان ملك المملكة العربية السعودية، وتشكيل تنظيم مناوئ للبلاد وغسل الأموال و" دعم الإرهاب". وقد سبق ورود ما يفيد تعرض سعود الهاشمي للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في مالا يقل عن ثلاث مناسبات منذ إلقاء القبض عليه مع ثمانية رجال آخرين في فبراير/ شباط 2007.

يرجى الكتابة فوراً باللغة الإنجليزية أو العربية أو اللغة الخاصة بكم:

- لمطالبة السلطات السعودية بضمان إلغاء إدانة سعود الهاشمي، والإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، حيث أنه سجين رأي محتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات؛
- لحثها، في الوقت نفسه، على تمكين سعود الهاشمي من الحصول الفوري على العلاج الطبي المناسب لحالته والحصول على فحوص منتظمة في المستشفيات التي تتوفر له بها الرعاية المتخصصة؛
- لحثها على ضمان عدم تعرض سعود الهاشمي للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 إلى:

الملك ورئيس الوزراء
سلمان بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
فاكس: (عن طريق وزارة الداخلية)
+966 11 403 3125 (يرجى مواصلة المحاولة)
تويتر: KingSalman@
صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزير الداخلية
وزارة الداخلية، ص. 2933، طريق المطار،
الرياض 11134 المملكة العربية السعودية
فاكس: +966 11 403 3125 (يرجى مواصلة المحاولة)
تويتر: M_Naif_Alsaud
صيغة المخاطبة: صاحب السمو

ونسخ إلى:
هيئة حقوق الانسان
بندر محمد عبد الله العيبان
ص. 58889، الرياض 11515
طريق الملك فهد
مبنى رقم 3، الرياض
المملكة العربية السعودية
فاكس: +966 11 418 510
صيغة المخاطبة: صاحب السعادة

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا هو التحديث الثالث من التحرك
العاجل 312/08. لمزيد من المعلومات: <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE23/001/2011/en>

تحرك عاجل

سجين رأي يحتاج إلى الرعاية الطبية

معلومات اضافية

في فبراير/ شباط 2007، تم اعتقال الدكتور سعود الهاشمي، وثمانية من المحامين والناشطين والأكاديميين، في مدينتي جدة والمدينة المنورة، واتهمتهم وزارة الداخلية بجمع الأموال لدعم الإرهاب بعد أن وزعوا عريضة تدعو إلى الإصلاح السياسي، وناقشوا اقتراحاً بإنشاء منظمة مستقلة لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. كما أُلقي القبض في وقت لاحق على سبعة رجال آخرين لصلتهم بسعود الهاشمي. وظل الرجال الستة عشر معتقلين دون تهمة حتى أغسطس/ آب 2010، عندما وجهت إليهم تهمة بشكل رسمي.

وفي يونيو/ حزيران 2009، أُضرب سعود الهاشمي عن الطعام في سجن ذهبان لأكثر من أسبوع. وقال إنه تعرض للتعذيب عقاباً على احتجاجه. وتم تجريده من جميع ملابسه، باستثناء الداخلية، وكبّله بالقيود وجروه من زنزانته، ووضعوه في زنزانة شديدة البرودة نحو خمس ساعات، وأجبروه على التوقيع على "اعتراف". وذكر أنه، في أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول 2010، تعرض للتعذيب مرة أخرى كي يوقع على إقرار يعترف فيه بالاتهامات الموجهة ضده، وذكر أنه لا يرغب في الاستعانة بمحام أثناء جلسات محاكمته. وبعد أيام، في أول يناير/ كانون الثاني 2011، مثل أمام قاض، ولكن، عندما حاول أن يشرح أنه قام بالتوقيع تحت الإكراه، لم يستجب القاضي لادعاءاته ولم يتخذ أي إجراء بهذا الصدد.

وكانت محاكمة سعود الهاشمي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة غير عادلة، وهي محكمة خاصة بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، على حين كانت التهم الموجهة إليه ذات صلة بممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات فحسب. وقد حوكم مع 15 غيره، الذين تلقوا أحكاماً بالسجن تراوحت بين خمسة أعوام و22 عاماً، والمنع من السفر لمدة تتراوح بين 10 و20 عاماً بعد أن يتم الإفراج عنهم.

كان الشيخ سليمان الرشودي بين الذين حوكموا مع سعود الهاشمي، وهو محام وقاض سابق عمره 80 عاماً، وهو أيضاً عضو مؤسس في "الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية" (حسم). ويقضي سليمان الرشودي حالياً حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً بعد إدانته في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 بعدة تهمة من بينها "نقض بيعة ولي الأمر، وعصيانه"، و "المشاركة في تشكيل منظمة تُسمى "تواصلوا" من أجل نشر الفوضى تحت غطاء النصيحة والإصلاح".

منذ 2011 والسلطات السعودية تستهدف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك أعضاء "حسم"؛ وذلك باستخدام كل من المحاكم والإجراءات الإدارية الأخرى مثل فرض حظر على السفر كوسيلة لمضايقتهم أو تخويفهم وعرقلة عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان. وبحلول أوائل 2014، كان معظم المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية قد سجنوا

أو ألجم الخوف ألسنتهم، أو فروا من البلاد. كما فرض حظر السفر التعسفي على معظمهم، وتعرضوا لتخويف قوات الأمن ومضايقاتها، وخاصة الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية (المعروفة أيضا باسم المباحث)، قبل أن تتم محاكمتهم وتصدر الأحكام القاسية ضدهم.

منذ فبراير/ شباط 2014، استخدمت السلطات القانون الجديد لمكافحة الإرهاب لمواصلة استهداف نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السلميين. وشهد اثنان على الأقل من أعضاء الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية المعتقلين إعادة محاكمتهم بموجب القانون الجديد لمكافحة الإرهاب أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، بعد سنوات من إدانة المحكمة الجزائية المتخصصة أو غيرها من المحاكم لهم في نفس الجرائم المنصوص عليها في قوانين أخرى وصدور أحكام عليهم بالسجن. ومنذ صدور القانون الجديد لمكافحة الإرهاب تم تقديم ثلاثة آخرين من أعضاء الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية للمحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، ومن بينهم الدكتور عبد الرحمن الحامد.

معلومات اضافية تحرك عاجل: 312/08 رقم الوثيقة: MDE 2016/4835/23 المملكة العربية السعودية تاريخ الإصدار: 15 سبتمبر/ أيلول

2016